

## (1)

وفي هذا السياق، تواجه الولايات المتحدة تحديات عديدة مثيرة للاهتمام منذ إعلان مجموعة البريك (روسيا والصين والهند والبرازيل) عام 2006 والتي أطلق عليها اسم مجموعة بريكس بعد انضمام جنوب أفريقيا إليها عام 2011. ولا غرابة في أن تثير هذه التحديات رغبة أمريكا إذا ما أدركنا أن مساحة دول مجموعة بريكس تبلغ قرابة 40 مليون كلم<sup>2</sup>، نحو 29 بالمئة من مساحة اليابسة العالمية، ويقارب عدد سكانها 3 مليارات نسمة أي نحو 42 بالمئة من سكان الأرض، بينما يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 22 بالمئة من إجمالي الناتج العالمي (بحسب تقديرات عامي 2017 - 2018). ويصل حجم إنتاجها من الطاقة إلى نحو 40 بالمئة من الحجم العالمي. وقد اتفقت دول المجموعة على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي فيما بينها لتحقيق مصالحها المشتركة وأبرزها تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب له القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أصابت الكثير من اقتصادات الدول المتقدمة في ظل نظام اقتصادي عالمي هيمنت عليه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة. وترجمت دول المجموعة قرارها بالتعاون بالاتفاق على إنشاء بنك جديد للتنمية عام 2014 برأسمال مبدئي قدره 100 مليار دولار، إضافة إلى صندوق لاحتياطيات الطوارئ. واعتبر إنشاء «بنك التنمية الجديد» خطوة لإنهاء هيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين على مقدرات العالم الاقتصادية وإعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي بما يتوافق ومناهضة سياسة القطب الواحد المالي.

نوار جليل هاشم. أميركا والقوى الصاعدة: السياسة الأميركية تجاه دول بريكس في النظام العالمي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2019. 392 ص.

هل يمكن الرهان على أن الولايات المتحدة في طريقها إلى فقدان مكانتها القيادية للعالم في ظل ما يمكن أن تشكله منظومة دول البريكس الصاعدة (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) (BRICS) من منافسة شديدة لها على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها من المجالات الحيوية في العالم؟

سؤال محوري يسعى هذا الكتاب للإجابة عنه من خلال أربعة فصول، يتناول أولها طبيعة النظام الدولي والتحول الذي قد يطرأ عليه مع انضمام خمس دول صاعدة (روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل) في منظومة واحدة أطلق عليها اسم دول بريكس. ويتعلق الفصل الثاني بنظرة الولايات المتحدة إلى النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وموقفها من القوى الصاعدة خلال العقدين الماضيين. ويرتبط أيضاً برؤية دول بريكس للنظام العالمي الجديد وموقفها من الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تحاول فرض هيمنتها على المقدرات العالمية.

أما الفصلان الثالث والرابع، فيتناولان على التوالي عوامل القوة الاقتصادية والعسكرية والإعلامية والمالية والقومية والمعنوية التي تحدد العلاقة بين الولايات المتحدة وقوى بريكس، وانعكاس هذه العوامل على التفاعل بين الجانبين.

وعلى المستوى العسكري يغطي حجم الإنفاق العسكري لدول مجموعة بريكس 10.8 بالمئة من حجم الإنفاق العسكري العالمي. وتسعى دول المجموعة إلى زيادة حجم إنفاقها وتطوير قدراتها العسكرية، من دون أن نغفل أن ثلاثاً منها، هي روسيا والصين والهند، دول نووية. وتشير أرقام تقريبية إلى أن روسيا وحدها تملك نحو 7 آلاف سلاح نووي، مقارنة بنحو 6800 سلاح بالولايات المتحدة. وتملك الصين 270 سلاحاً نووياً والهند 130 سلاحاً. وفي المجال السياسي، تبدي الصين العديد من المواقف المشابهة لمواقف روسيا إزاء معالجة الأزمات الدولية. وتعارض دول البريكس بصورة عامة سعي الولايات المتحدة المستمر للهيمنة على مجلس الأمن الدولي للتدخل في شؤون الدول الداخلية وتنفيذ أجنداث أمريكية لا تتوافق والقوانين الدولية.

هذه التحديات التي تمثلها دول البريكس قد تحد من التفرد الأمريكي في إدارة الشؤون الدولية، لكنها لا تزال عاجزة - بحسب رأي العديد من الخبراء - عن الحد من سياسات الولايات المتحدة الهادفة إلى تنفيذ الأجنداث الأمريكية من خلال العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة - ولو بدرجات متفاوتة - على الدول التي تخالف سياساتها. ويعود ذلك إلى استمرار استحواذ الدولار الأمريكي على نحو 85 بالمئة - في أقل تقدير - من نسبة المعاملات العالمية التي تم تداولها في العقد المنصرم، على الرغم من إطلاق العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» واليوان الصيني للحد من هيمنة الدولار الأمريكي ومحاولات توفير آليات بديلة للمعاملات العالمية غير معتمدة على الدولار.